

مقدمة

يشكل هذا الكتاب الجزء الأول من دراسة أكبر تتناول تطور نظام الحكم في مصر، ويتناول هذا الجزء الفترة الممتدة من بداية ظهور التنظيمات السياسية الحديثة حتى تحرك الجيش في 23 يوليو عام 1952، والتي ندرسها في مرحلتين : المرحلة التكوينية التي تمتد من وصول محمد علي الذي يلقب عادة بمؤسس مصر الحديثة، حتى صدور دستور عام 1923، ومرحلة الديمقراطية البرلمانية أو الدستورية التي تغطي فترة 1923-1952.

وينبغي التنويه منذ البداية بأن هذه الدراسة ليست بحثًا في التاريخ، بل محاولة لاستخدام المادة التاريخية المتاحة التي وصل إليها المؤرخون وتوظيفها؛ للوصول إلى عدد من الاستنتاجات والاستخلاصات المتعلقة بتطور نظام الحكم في مصر، وفهم العملية السياسية فيها ودور القوى السياسية والاجتماعية المختلفة.

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من عدة اعتبارات : أولها أنها تمكنا من معرفة أصول التجربة السياسية المصرية ومدى عمق وأصالة التكوين السياسي المصري في العصر الحديث، ويثار في هذا المجال الظهور المبكر للتنظيمات السياسية كالوزارة والبرلمان، والكفاح من أجل الدستور والحد من السلطة المطلقة للحاكم. وثانيها أن تاريخ أي مجتمع ما هو إلا سلسلة متصلة الحلقات، الحاضر فيها نتاج للماضي، الذي يعد بدوره للمستقبل ويمهد له، وهكذا فإن فهمًا عميقًا لمشكلات نظام الحكم في مصر لا يمكن أن يتأتى دون دراسة جادة لأصول هذه المشاكل وجذورها. وثالثها عدم معرفة شباب مصر

من أبناء هذا الجيل بما حدث قبل عام 1952، أو وجود صورة مشوهة وغير دقيقة لأحداث هذه الفترة من تاريخ مصر، فقليل من يعرف عن دور الوفد أو يوم الجهاد الوطني، أو قادة مصر الذين تصدروا النضال الشعبي فيما بين الثورتين. لقد تصور البعض - خطأ - أن إعطاء ثورة 23 يوليو قدرها الكافي من التوقير والإجلال يتطلب التقليل من شأن غيرها من أحداث التاريخ المصري، أو التهوين منها ومن آثارها على المجتمع، وفاتهم أن هذه النظرة تعبر عن قصر نظر وضيق أفق، وأن تاريخ أي أمة هو الذي يقدم للحاضر أصلته ودلالته، ويضعه في منظور أوسع وأرحب، أضف إلى ذلك أن النظام الجديد في مصر بعد عام 1952 وقع في صدام مع كل القوى الوطنية تقريباً؛ الأمر الذي دعم هذا الاتجاه، والذي انساق إليه - وللأسف - العديد من الكتب الجامعية.

ينطلق التحليل من نظرة منهجية قوامها وحدة الظواهر الاجتماعية وتربطها، فالمجتمع كل مترابط تؤثر أجزاؤه المختلفة في بعضها البعض؛ فالسياسة تؤثر في الاقتصاد وتتأثر به، والقيم تؤثر في السلوك السياسي، والروح المعنوية لا تنفصل عن التكوين الاجتماعي للشعب ونظامه السياسي، والجغرافية تطرح آثارها على السياسة الخارجية. هذا الترابط يفرض ضرورة النظرة الشاملة، وأن يقوم الباحث بدراسة موضوعه في إطار الظواهر الاجتماعية الأخرى وحقيقة تربطها وتداخلها. وإذا كان هذا الكتاب سوف يركز على جانب تطور المؤسسات السياسية بحكم موضوعه وبحكم تخصص مؤلفه، فإن الدراسة سوف تسعى بقدر الإمكان إلى وضع هذا التطور في الإطار الأوسع لحركة المجتمع، وتحوله من حال إلى حال، وتغير أفكاره وعقائده، وبروز أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الإطار، فإن مفهوم نظام الحكم له ثلاثة أنماط من المقومات:

- 1 - مقومات بنائية أو مؤسسية تتعلق بهيكل نظام الحكم والإطار الدستوري، وفقاً للوثائق والدساتير والتقاليد المرعية التي تحدد وتضع قواعد العلاقة بين السلطات العامة. وهذا الجانب هو ما يشغل اهتمام دارسي القانون الدستوري عادة.

2 - مقومات فكرية وإيدولوجية تتعلق بمجموعة المعتقدات والأفكار، التي تعبر عنها مؤسسات النظام السياسي وأبنيته، فمن المؤكد أنه لا يمكن الفصل بين دراسة المؤسسات ودراسة الأفكار، التي تدعو إليها هذه المؤسسات أو تجسدها، ويرتبط بذلك دراسة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

3 - مقومات تتعلق بالحركة السياسية وعملية صنع القرار، ويقصد بها دراسة النظام السياسي في حاله الحركة والنشاط؛ حيث تتفاعل المقومات البنائية مع المقومات الفكرية والإيدولوجية مع متغيرات النظام الأخرى كالنخبة السياسية والأحزاب وجماعات المصالح والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتي ينتج عنها في النهاية توازن معين للنظام السياسي، يترتب عليه اتخاذ القرار أو صنع السياسة بشكل معين دون غيره.

تبقى الإشارة إلى أنه من الأخطاء الشائعة في مثل هذا النوع من الدراسات تقييم مرحلة سابقة بمعايير مرحلة لاحقة؛ الأمر الذي لا يقبله المنطق العلمي، فالمطلوب هو فهم كل مرحلة في إطار ظروفها وأوضاعها الخاصة والاختيارات، التي كانت متاحة خلالها والوصول إلى تقييم موضوعي لها، فمن غير المقبول علميًا على سبيل المثال محاكمة عهد محمد علي أنه لم يكن نظامًا ديمقراطيًا، أو ثورة عام 1919 على أنها لم تفتح على العالم العربي.

ويبقى في النهاية أن أشكر كل من ساعد على إخراج هذا الكتاب في صورته الحالية، وفي مقدمتهم طلتي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الإعلام؛ حيث كانت تساؤلاتهم واستفساراتهم مصدرًا دائمًا للتفكير، ودعوة مستمرة للبحث؛ لاستكمال جوانب النقص في الدراسة.

وأخص بالشكر الأساتذة حسن يوسف، د. بطرس غالي، طارق البشري، د. منى أبو الفضل، الذين اطلعوا على النسخة الأولية للكتاب وأبدوا عليه

ملاحظات قيمة أفادتني كثيرًا. كما أشكر طلبتي وزملائي الأساتذة إبراهيم كروان، وحسن بكر، وصلاح أبو النجا، وعبد المنعم سعيد لتعليقاتهم على الكتاب، وبالذات وحيد عبد المجيد الذي ساعدني في تنقيح الدراسة وكان لي خير معين.

وإذا كان الفضل فيما يتضمن الكتاب من محاسن يرجع لكل هؤلاء، فإنني أتحمّل في النهاية الآراء التي وردت فيه.

وبالله التوفيق.

و.عليّ الدين هلال

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الجيزة في نوفمبر سنة 1976